



MAURITANIA

موريتانيا

خطاب معالي السيد حمادي ولد بابا ولد حمادي  
وزير الشؤون الخارجية والتعاون  
للجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام  
الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، في 27 سبتمبر 2011

المرجو الإنتباه عند الإلقاء

السيد الرئيس،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي الوزراء و رؤساء الوفود  
أيها الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني، في مستهل هذه الكلمة الوجيزة، أن أرفع أسمى آيات التهاني و الترحيب في حظيرة الأمم المتحدة، إلى جمهورية جنوب السودان، بمناسبة انضمامها لمنظمتنا الموقرة و حضورها اليوم لأول مرة لأشغال الجمعية العامة.

السيد الرئيس ، ناصر عبد العزيز آل ناصر،

يسرني أن أتقدم إليكم بأحر التهاني، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السادسة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا لسيادتكم عن ثقتنا المطلقة في ما ستبذلونه من جهود استثنائية ومساعد موفقة، لتعزيز المكاسب المنجزة، وترسيخ السلم والأمن الدوليين في ظل منظومة عالمية تتمتع بالرخاء و الاستقرار و التقدم. كما لا تفوتني الفرصة هنا للإشادة بالدبلوماسية القطرية الناجعة وما تلعبه من ادوار هامة سبيلا إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

كما أنوه بالجهود القيمة لسلفكم، السيد جوزيف دايس في تكريس مبدأ الحوار و التشاور حول أنجع الحلول للقضايا الدولية المطروحة. و أتقدم كذلك بأحر التهاني للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون ، بمناسبة إعادة انتخابه أمينا عاما لمنظمتنا الموقرة ، راجيا له التوفيق و النجاح في مواصلة جهوده الجبارة بغية تحريك الملفات الهامة ، سواء تعلق الأمر بتعزيز السلم و الأمن الدوليين أو تحقيق أهداف الألفية الإنمائية أو التصدي لظاهرة التغير المناخي أو مكافحة مخاطر المجاعة والأمراض الفتاكة وغيرها من المعضلات المستعصية التي يترتب عليها رخاء البشرية.

السيد الرئيس ،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

تأتي الدورة السادسة و الستون للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل ظروف سياسية عاشتها منطقتنا تمثلت في قيام الثورات الشعبية في عدة بلدان عربية، نتيجة حراك شعبي مطالب بالديمقراطية و العدالة و الحرية و تحقيق مستوى عيش كريم.

وكانت بلادنا سباقة إلى تحقيق هذه المطالب، حيث عرفت في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، من خلال انتقال سلمي و سلس من الأنظمة الشمولية و كبت الحريات و هدر المال العام إلى نظام ديمقراطي يقوم على مؤسسات دستورية ذات مصداقية، تكرس دولة القانون و تضمن الحرية العامة الفردية و الجماعية و تكفل حقوق كافة فئات الشعب الموريتاني، في ظل سلطان العدل و سيادة القانون، توج بانتخابات رئاسية حرة و شفافة و نزيهة، بإجماع المراقبين و الإعراف الصريح و العلني للخصوم أنفسهم.

كما شهدت انفتاحا سياسيا صادقا على جميع مكونات الطيف السياسي في البلد، تكال قبل أيام بالانطلاقة الفعلية لحوار سياسي وطني عام و مفتوح التفت حوله مختلف الروافد السياسية بالبلد، فضلا عن تحرير الفضاء السمعي البصري الذي توج بالترخيص لعشر قنوات إذاعية و تلفزيونية، تستعد لإنطلاقة بثها في القريب العاجل.

ينضاف إلى ذلك تعزيز الحكم الرشيد بترسيخ الشفافية في التسيير و تحسين ظروف الجهاز القضائي و تدعيم استقلاليته و تحقيق مؤشرات نمو معتبرة و تنفيذ برامج طموحة لتحسين الأحوال المعيشية للسكان تستهدف،

بالدرجة الأولى، الفئات الأقل دخلا و الأحياء الفقيرة و المناطق الريفية المعزولة.

كل هذا سمح بوضع داخلي مستقر انعكس خارجيا على دبلوماسيتنا التي عملت جاهدة من خلال انتمائها إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي وبحكم ترأسها للجانب للوساطة بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء في كل من ليبيا وكوت ديفوار، انسجاما مع القناعة الراسخة بنجاعة الحوار و الوساطة كوسيلة أمثل لفض النزاعات و معالجة الأزمات، كما وفقم ، سيادة الرئيس، في اختياره شعارا لجمعيتنا العامة الحالية.

تعمل بلادي، منذ تولي فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز سدة الحكم، على تنشيط وتفعيل حضورها في المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة، بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي وغيرها من المحافل الدولية التي يمثل انتماؤنا إليها وتمسكنا بنظمتها والتزامنا بقراراتها، خيارا استراتيجيا من ثوابت سياستنا الخارجية .

وفي هذا الإطار نجدد دعمنا للجهود المبذولة لإصلاح منظمة الأمم المتحدة ومختلف هيكلها و بالأخص مجلس الأمن الدولي، مطالبين في هذا الصدد بمنح القارة الإفريقية تمثيلا دائما فيه ؛ إذ أنها القارة الوحيدة التي لا تحظى بتمثيل دائم في المجلس منذ إنشاء هذه المنظمة رغم كونها تأوي مليارا من بني البشر ويجري على أرضها أكثر من ثلثي عمليات حفظ السلام في العالم ، كما نطالب في الوقت ذاته بتمثيل للمجموعة العربية التي تمثل شعوبها أكثر من إحدى عشر في المائة من سكان المعمورة .

ومهما يكن من أمر فبلادي تؤيد مسار المشاورات الحكومية الجارية منذ عدة سنوات وتفضل استمرارها، إلى غاية التوصل إلى بلورة تصور شامل يحقق اجماع الدول الأعضاء، حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة عموما ومنهجية عملها وطرق سير دوائر صنع القرار داخلها وفي مقدمتها تشكيلة مجلس الأمن الدولي وتحديد صلاحياته وتقنين العلاقات المؤسسية بينه وبين الجمعية العامة، بما يضمن فعالية منظماتنا الدولية ويمكنها من التعبير الصادق والمتوازن عن إرادة المجتمع الدولي بأسره.

بودي، بهذا الصدد، أن أذكر الجمعية الموقرة بترشيح موريتانيا لنيل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة 2012-2013، إبان الانتخابات التي ستجري يوم 14 أكتوبر 2011 في نيويورك، عن المجموعة الأفريقية، حيث تم إقرار و تبني ترشح موريتانيا من طرف منظماتنا القارية، الإتحاد الإفريقي، في مؤتمري القمة المتتاليين، في كل من أديس أبابا في يناير 2011 و مالابو في يونيو 2011. ينطلق ترشح موريتانيا من إيماننا الثابت بمبادئ الأمم المتحدة و رغبتنا الصادقة في الإسهام الفعال في إشاعة السلم و الأمن الدوليين و القيام بدور إيجابي في أشغال مجلس الأمن و النهوض بمسؤولياتنا كاملة في إحقاق الأهداف النبيلة التي أسست من أجلها المنظمة الدولية. و جدير بالذكر أن موريتانيا تتبع سياسة التعايش السلمي و حسن الجوار و ليست طرفا في أي نزاع و ترتبط بعلاقات ودية وطيبة مع سائر بلدان العالم. و أنتهز هذه الفرصة السعيدة للإعراب عن جزيل الشكر و عظيم الإمتنان لكافة الدول الشقيقة و الصديقة التي التزمت بتأييد ترشح موريتانيا كما أرجو ذلك من سائر أعضاء الأسرة الدولية.

السيد الرئيس ،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم ،

لقد سجلنا بارتياح بالغ الجهود الجبارة التي بذلت أثناء الدورة الخامسة و الستين، سواء تعلق الأمر بالاجتماع الدولي بشأن الشباب أو بإقرار الأهداف الإنمائية للألفية و التزام بإنجازها، إلا أننا نلاحظ، مع الأسف الشديد أن معظم دول العالم اليوم لا تزال تعيش ظروفًا اقتصادية لا تساعد في بلوغ الأهداف الإنمائية المنشودة، تتمثل على وجه الخصوص في:

- ارتفاع مذهب لمعدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، واتساع وطأة الفقر المدقع، بالتحديد بين الفئات الإجتماعية الأكثر هشاشة؛
- تباطؤ معدل النمو و انكماش الاقتصاد العالمي؛
- تقلص مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي، خاصة في قارتنا الإفريقية؛
- ازدياد تقلب أسعار السلع الأساسية الرئيسية هبوطًا وارتفاعًا، ما يؤثر، سلبيًا بطبيعة الحال، على القوى الشرائية لقطاعات واسعة من شعوب الدول النامية؛
- تراجع مستوى التحويلات الصافية إلى البلدان النامية؛
- انخفاض إيرادات السياحة بشكل حاد؛
- ازدياد معدل وفيات الرضع و الأمهات أثناء الولادة؛

• العبء المتفاقم للمديونية، التي تثقل كاهل اقتصاديات البلدان النامية وتهدر مواردها المالية ، المتواضعة أصلا، في مواجهة احتياجاتها الضخمة من البنى التحتية والخدمات العامة.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم

في ظل ظروف اقتصادية كهذه، تبقى اقتصاديات الدول الأقل نموا تواجه مصاعب عديدة ستعيق دون شك قدرتها على تحقيق أهداف الألفية المنشودة.

إننا كل يوم نقرب من الموعد الزمني المفترض لبلوغ تلك الأهداف ، إلا أن أغلب الدول النامية ما تزال بعيدة عن تحقيقها ، وعليه فإننا نطالب الدول الغنية الوفاء بتعهداتها للمساهمة في تمويل نهضة البلدان المتخلفة، سبيلا إلى تحقيق مستويات مقبولة من النفاذ إلى الخدمات العامة لضمان السلم المدني والأمن والاستقرار وتماسك النسيج الاجتماعي لهذه البلدان حماية للسلم العالمي .

السيد الرئيس ،  
أصحاب المعالي ،  
أيها السادة و السيدات ،

تمثل الأمراض غير المعدية جبهة جديدة في المعركة من أجل تحسين الصحة العمومية، حيث وصل تفشي هذه الأمراض على نطاق واسع، حدا مرعبا، باتت بفعله تتسبب الآن في تفاقم أعداد الوفيات حتى أصبح يفوق عدد الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب الأخرى مجتمعة.

و علاوة على ذلك، فإن الأعباء الصحية و الإجتماعية و الإقتصادية الناشئة عن تفشي الأمراض غير المعدية، تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم تبلغ الغايات المحددة لها في العديد من البلدان. و ينطبق ذلك بوجه خاص على الهدفين 4 و 5 بشأن صحة المرأة و الطفل، المرتبطين بشكل لا يقبل الانفصام بالأمراض غير المعدية، لاسيما أن ضعف التغذية خلال فترة الحمل و المرحلة الأولى من الحياة يؤدي إلى التعرض إلى ارتفاع ضغط الدم و الإصابة بداء السكري في المرحلة المتأخرة من العمر. وهنا أسجل بارتياح ما تحقق في بلادي على مستوى مكافحة هذه الأمراض نتيجة إنشاء العديد من البنى التحتية الصحية و الرفع من مستوى الموارد البشرية و تحسن ملحوظ في التجهيزات، حيث أنجز مستشفى لأمراض السرطان من أحدث ما يتوفر في المنطقة، بالإضافة إلى مستشفى عصري لأمراض القلب، علاوة على مركز لمعالجة السكري و إقامة أكثر من خمسين مركز لتصفية الدم، كل ذلك في ظرف زمني قياسي، لا يتجاوز سنتين من تولى فخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة في أعقاب انتخابات الثامن عشر من يوليو (تموز) 2009.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

تتابع بلادنا باهتمام قضية الصحراء الغربية، و تؤكد دعمها لمساعي الأمين العام و ممثله الخاص الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي شامل و



عادل، يحظى بموافقة الطرفين، مما يعزز الأمن و السلم في المنطقة و يفضي إلى بناء مغرب عربي زاهر و متقدم، خدمة لتطلعات شعوبه، يشكل خيارا استراتيجيا ثابتا بالنسبة إلى بلادي.

السيد الرئيس ،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي مصدرا للتوتر، و تهديدا للسلم و الأمن في منطقة حساسة و حيوية من العالم. لذا فإن بلادي تدعم جهود السلم الهادفة إلى حل هذا الصراع بما يضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه كاملة، و إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 و عاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن و سلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

و لهذا الغرض فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بدولة فلسطين دولة مستقلة و كاملة السيادة و منحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، اعتمادا على الطلب الذي تقدم به فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية و رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، نهاية الأسبوع المنصرم، أمام جمعيتكم الموقرة، وفاء بالمسؤوليات التاريخية التي يتحملها المجتمع الدولي اتجاه فلسطين و حرصا على العدالة و المصداقية و الإنصاف في التعامل مع

طرفي النزاع و احتراماً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. كما نجدد إدانتنا للحصار المستمر على قطاع غزة، و ما ترتبه الآلة العسكرية الإسرائيلية من قتل للمدنيين و تدمير للمنشآت الفلسطينية.

السيد الرئيس ،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

إننا ندعو إلى تضافر الجهود العربية و الإقليمية و الدولية لمساعدة الأشقاء الليبيين من أجل منع المزيد من زهق الأرواح و إرقة الدماء و تلبية التطلعات المشروعة للشعب الليبي الشقيق في الإصلاح و التغيير، و ضمان وحدته و سيادته و سلامة أراضيه، كما ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانبه و تقديم كل ما يحتاجه من دعم في مختلف المجالات لإنجاح المرحلة الإنتقالية التي تبدوها ليبيا الشقيقة.

إننا نطالب الأسرة الدولية بتسريع و تكثيف التدخل الدولي من أجل التخفيف من آثار الوضع الإنساني الصعب الناجم عن موجة الجفاف الحادة التي تتعرض لها منطقة القرن الإفريقي، مما يحتم الإسراع في إغاثة مئات الآلاف من المواطنين الصوماليين النازحين و اللاجئين في ظل ظروف أمنية و معيشية بالغة السوء. وقد تعهدت بلادي في هذا السياق، رغم تواضع وسائلها، بالإسهام بمبلغ مليون دولار أمريكي لمجهود الإغاثة العاجلة الذي ينظمه الإتحاد الإفريقي لصالح الشعب الصومالي الشقيق.

السيد الرئيس ،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

تتعرض منطقتنا، منطقة الساحل الإفريقي، منذ عدة سنوات لانتشار شبكات الجريمة المنظمة، من تهريب المخدرات و الأسلحة و الذخيرة إلى الإتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية وصولا إلى اختطاف الرهائن و الإرهاب، بشكل يهدد أمن و استقرار المنطقة برمتها.

إيماننا بالعلاقة الجدلية الوثيقة بين الأمن و النماء و الديمقراطية، إذ ان توفير الأمن و الإستقرار يمثل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية و إرساء قواعد الديمقراطية و تعزيز مؤسسات دولة القانون، فقد أدرجت بلادي في مقدمة أولياتها سن الترسانة القانونية و إعداد الخطط و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أمن و أمان المواطنين و الرعايا الأجانب المقيمين بشكل شرعي بين ظهران شعبنا المضيف الودود.

و قد وقفت منظومتنا الأمنية بحزم و شجاعة في وجه العصابات الإرهابية الإجرامية التي تهدد أمننا و أمن ضيوفنا حتى حققت الآن، بشهادة الجميع، تأمين حدودنا و بسط سيادتنا على كل شبر من أرضنا و ضبط معابر الولوج إلى إقليمنا.

و معلوم أننا نعمل في تفاهم تام و تنسيق دائم مع دول المنطقة، خاصة الجزائر و مالي و النيجر في إطار سياسة أمنية منسقة لتطويق العصابات الإرهابية الإجرامية و تضيق نطاق تحركها.

السيد الرئيس،  
أصحاب المعالي ،  
أيها الحضور الكريم،

إن إشاعة ثقافة السلام و روح و قيم التسامح بين الشعوب و الحضارات و إحقاق الحق و نشر العدل بين الشعوب تعتبر – في نظرنا – أفضل السبل لتحقيق السلم و الأمن في عالمنا، كما أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحل، و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء، و اختلال البنية الإقتصادية العالمية و غياب أية مقاربات لإشاعة العدل و المساواة و الإنصاف، كلها ساهمت في ازدياد بؤر التوتر و انتشار ظاهرة التطرف و الإرهاب.

إننا في موريتانيا نرفض الإرهاب بكافة صورته، و بقدر ما ندينه، فإننا نتشبت بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف و التطرف و تدعو إلى التسامح و الإخاء. و نعتقد أن من واجب الأسرة الدولية أن تفكر – بشكل جدي – في أسباب هذه الظاهرة، و طرق مواجهتها من أجل استئصالها من جذورها و تجفيف منابعها.

إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة لن تتحقق إلا إذا استفادت جميع دول و شعوب العالم من الإمكانيات المتاحة، و تم دعم جهود التنمية في الدول النامية من أجل خلق القدرات و الظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية و المساواة. بذلك و بذلك وحده، يمكن في منظورنا تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشأت منظمة الأمم المتحدة.

أشكركم

و السلام عليكم